مقارنة قوانين الأسرة في تونس وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية حول تعدد الزوجات

Muhammad Roy Purwanto
Islamic University of Indonesia
Email: muh_roy@yahoo.com

Tamyiz Mukharrom
Islamic University of Indonesia

ملخص

هذا البحث يأخذ العينات الواردة من ثلاث الدول، التي تمثل ثلاثة مواقف قانونية تجاه قضية تعدد الزوجات، وهي تونس وتليها إندونيسيا والمملكة العربية السعودية. تمثل تونس دولا تمنع تعدد الزوجات، وإندونيسيا تمثل دولا تبيح تعدد الزوجات بشروط صارمة، والأخير السعودية تمثل دولا تبيح الجمع بين الزوجات بشروط سهلة. تجديد قانون الأسرة في الدول الإسلامية يدخل في ثلاثة عشر جانبا، وهي: الحد الأدنى لسن الزواج، والقيود المفروضة على دور الولي في الزواج، ولزوم تسجيل الزواج، وقدرة مادية على الزواج، والقيود على تعدد الزوجات، ونفقات الأسرة، والقيود المفروضة على حق الطلاق للزوج، وحقوق وواجبات الطرفين في الطلاق، وفترة الحمل وآثاره، وحقوق الولي، وحقوق الأقارب في الميراث، والوصية الواجبة وإدارة الوقف. والدول الإسلامية في العالم، فيما يتعلق بإحدي المسألة في تجديد قانون الأسرة وهي تعدد الزوجة, تنقسم إلى ثلاث فئات. **أولى،** بعض البلدان لا تجري إصلاح القانون الإسلامي و لا تزال تطبق الأحكام الواردة في كتب الفقه وفقا لمذاهب تنتمى إلييها, مثل المملكة العربية السعودية **ثانية،** بعض البلدان تترك الشريعة الإسلامية وتستبدلها بالقانون العلماني الذي يتم تطبيقه عادة في أوروبا مثل تونس. **ثالثة،** البلدان تعمل في تنفيذ إصلاح القانون الإسلامي وتمزجه بالقانون العلماني مثل إندونيسيا.
الكلمات المفتاحية: تعدد الزوجات, مقارنة, قانون.

1. خلفيات البحث

إحدى خطوات الإصلاح في قانون الأسرة في الدول الإسلامية الحديثة هي مراجعة العديد من أحكام الشريعة الإسلامية الكلاسيكية التي لم تعد تتصل بالظروف الاجتماعية ومتطلبات الزمن. إن التحول من القوانين الكلاسيكية المستغنية عن الجزاء القانوني، مثلا، إلى أحكام وقاوانين وضعية لم تكن مقيدة ومعقدة فقط، ولكنها أيضا تمنع وتصنف القضايا حول قانون الأسرة على أنها جريمة.[1]

وإصلاح قانون الأسرة في الدول الإسلامية، وفقا لطاهر محمود، يدخل في ثلاثة عشر جانبا، وهي: الحد الأدنى لسن الزواج، والقيود المفروضة على دور الولي في الزواج، ولزوم تسجيل الزواج، وقدرة مادية على الزواج، والقيود على تعدد الزوجات، ونفقات الأسرة، والقيود

[1]. يبدو أن تجديد الفقه الإسلامي فريد من نوعه في الفئات الثلاث من البلدان الإسلامية؛ ***أولا،*** بعض البلدان لا تجري إصلاح الفقه الإسلامي ولا تزال تطبق الأحكام الواردة في كتب الفقه وفقا لمذاهب تنتمى إلييها. وهذه الفئة تشمل على المملكة العربية السعودية. ***ثانيا،*** بعض البلدان تترك الشريعة الإسلامية وتستبدلها بالقانون العلماني الذي يتم تطبيقه عادة في أوروبا، وتركيا واحدة من هذه الفئة من البلدان. ***ثالثا،*** بعض البلدان تعمل في تنفيذ إصلاح الفقه الإسلامي وتمزجه بالقانون العلماني. البلدان المدرجة في هذه الفئة هي مصر وتونس والعراق وسوريا وإندونيسيا وغيرها. انظر J. N. D. Anderson, Islamic Law in the Modern World, (New York: New York University Press, 1959), 3; Wael B. Hallaq, "Was the Gate of Ijtihad Closed", International Journal of Middle East Studies, No16 (1984), 3.

المفروضة على حق الطلاق للزوج، وحقوق وواجبات الطرفين في الطلاق، وفترة الحمل وآثاره، وحقوق الولي، وحقوق الأقارب في الميراث، والوصية الواجبة وإدارة الوقف.[2]

والموضوع الذي يصبح نقطة الاهتمام في إصلاح القانون الإسلامي هو قضية تعدد الزوجات. والقواعد الفقهية التقليدية التي كانت بمثابة المرجع على مدار القرون، تتعرض الآن، للمراجعة والاستبدال بالتشريع المعد لرفع مكانة المرأة والاستجابة لمتطلبات وتطورات الزمن. [3]

وقد أباح علماء السلف بتعدد الزوجات ولم يمنعوه. ويرى الكاتب، بناء على إطلاعه على البحوث المكتبية، إلى أن محور الحديث في مؤلفات المذاهب الإسلامية بشكل عام، لا يشكك في جواز تعدد الزوجات. ولكنه يتناول في قضية عدد الزوجات اللواتي يجوز جمعهن، وذلك نتيجة للاختلاف في فهم آية القرآن التي تتكلم عن تعدد الزوجات (سورة النساء: الآية: 3).[4] والبحوث الفقهية تستعرض الشروط المفروضة على الزوج، إذا أراد أن يتعدد الزوجات كقدرة مادية وعدالة بين زوجاته.[5] وكذلك الموقف الذي أبداه المفسرون وخاصة من السلف، إزاء هذه الأية. ويبدو أن الكلام الطويل في هذه القضية مرتبط ارتباطا وثيقا بفهمهم وتفسيرهم لعدة النصوص من القرآن والسنة.

وفي فهم آيات القرآن المتعلقة بتعدد الزوجات، إلى جانب الحد الأقصى لعدد الزوجات اللواتي يجوز زواجهن، فغالبا لم يكن هناك فرق في التفسير عند علماء السلف. وجمهور العلماء ، بناء على هذه الآية والحديث النبوي وحياة السلف الصالح، يؤكدون أن الحد الأقصى لعدد الزوجات هو أربع زوجات. في حين أن بعض العلماء (الأقلية)، مع نفس الحجة (سورة النساء الآية : 3)، ومنهم الرافضة (فئة من فئات الشيعة)، يرون إلى إباحة تسع نسوة. والآخر يرى إلى إباحة الجمع بين ثماني عشرة زوجة.[6]

ومما سبق، يتبين أن معظم علماء السلف يبيحون الجمع بين الأربع، ويشترطون العدل بينهن.

وأما تعدد الزوجات عند قانون الأسرة في الدول الإسلامية الحديثة، فيصبح أمرا معقدا وممنوعا. وعموما إن الأحكام المتعلقة بالأسرة في الدول الإسلامية الحديثة، فيما يتعلق بتعدد الزوجات، يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات؛ **الأولى**، الدول التي تمنع تعدد الزوجات منعا باتا، مثل تركيا وتونس. **الثانية**، الدول التي تبيح الجمع بين الزوجات بشروط صارمة، مثل باكستان

---

[2]. Tahir Mahmood, *Personal Law in The Muslim Countries*, (New Delhi: Triomies Press, 1987), 11-12.

[3]. Tahir Mahmood, Family Law Reform in the Muslim World (Bombay: N. M. TRIPATHI PVT. LTD,1972), 17

[4]. فإن الجمهور على أنه لا تجوز الخامسة ، لقوله تعالى : (فانكحوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) وقوله عليه الصلاة والسلام لغيلان بن سلامة لمَا أسلم وتحته عشر نسوة، ليمسك أربعا منهن ويفارق سائرهن. وقالت فرقَة : يجوز تسع، بناء على هذه الآية، ويشبِه أَن يكون من أجاز التسع ذهب مذهب الجمع أي جمع الأعداد في قوله تعالى : (مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ). انظر ابن الرشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد. الجزء الثاني. بيروت: دار الفكر. 1995. (ص. 33).

[5]. نفس المرجع.

[6]. انظر أقوالهم في القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، الجزء السابع. القاهرة. (ص. 17)

ومصر ومغرب وإندونيسيا وماليزيا. **الثالثة**، الدول التي تبيح تعدد الزوجات بشروط غير متزمتة، مثل السعودية وإيران وقطر.[7]

وهذا البحث يأخذ العينات الواردة من ثلاث الدول، التي تمثل ثلاثة مواقف قانونية تجاه قضية تعدد الزوجات، وهي تونس وتليها إندونيسيا والمملكة العربية السعودية. تمثل تونس دولا تمنع تعدد الزوجات، وإندونيسيا تمثل دولا تبيح تعدد الزوجات بشروط صارمة، والأخير السعودية تمثل دولا تبيح الجمع بين الزوجات بشروط سهلة.

تجذب تونس اهتمام العالم الإسلامي حين منعت تعدد الزوجات قانونيا، بموجب الفصل الـ 18 من مجلة الأحوال الشخصية الصادرة في عام 1958، الذي ينظم الزواج والميراث. الأحوال الشخصية التونسية لا تمنع تعدد الزوجات فقط، ولكنها تفرض أيضا المخالفين على دفع الغرامات والسجن. وإن تعدد الزوجات ممنوع على الإطلاق قانونيا، وخاصة في الفصل الـ 18، ونصه: تعدد الزوجات ممنوع، كل من تزوّج وهو في حالة الزوجية وقبل فك عصمة الزواج السابق، يُعاقب بالسجن لمدة عام، وبخطية قدرها مائتان وأربعون ألف فرنك، أو بإحدى العقوبتين.[8]

وإن قانون الأحوال الشخصية الصادر في عام 1958 الذي سبق ذكره، ينص صراحة على أن تعدد الزوجات ممنوع. وهذا المنع يساير مع ما ورد في القرآن الكريم، الذي يشير إلى أن الرجل يجب أن يتزوج من واحدة إذا لم يستطع العدل بين نساءه (سورة النساء الآية : 3). وفي الواقع لا يستطيع الإنسان أن يقيم العدل بين زوجاته، بناء على تجربة الحياة وعلى ما ورد في القرآن الكريم (النساء الآية: 128).[9]

وأما في إندونيسيا، فتعدد الزوجات وارد في الفصل الـ 3، الفقرة الأولى والثانية، قانون الزواج رقم: 1، عام 1974، الذي يشير إلى أن الرجل في الأساس يجوز أن ينكح امرة واحدة فقط، وأن تتزوج المرأة برجل واحد. ويجوز للمحكمة أن تعطي الإذن للرجل بزواج أكثر من واحدة، إذا رغبت فيه الأطراف المعنية.[10] ثم ينص المرسوم الحكومي رقم: 9 عام 1975 في الفصل الـ 40، على أنه إذا أراد الزوج أن يتزوج أكثر من واحدة، فعليه أن يكتب الطلب إلى المحكمة. وهذه الشروط في الأساس، تجعل تعدد الزوجات أمرا معقدا. وحتى بالنسبة لموظفي الخدمة المدنية، بموجب المرسوم الحكومي رقم 10 عام 1983، فإن تعدد الزوجات

---

[7]. Tahir Mahmood, *Personal Law in Islamic Countries: History, Texs and Comparative Analysis*, (New Delhi, Academy of Law and Religion New Delhi ,1987), 273-274

[8]. وتعتبر بعض البلدان الإسلامية هذا الحكم يتعارض مع الشريعة الإسلامية، ذلك أن تعدد الزوجات مارسها المسلمون على نطاق واسع، على أساس آية القرآن التي تسمح للمسلم صراحة بتعدد الزوجات. انظر نفس المرجع (ص. 12)، وانظر أيضا John P. Entelis, "Tunisia" dalam John L. Esposito (Ed.), *The Oxford Encyclopaedia of the Modern Islamic World*, jld IV, Oxford University Press, 1991.

[9]. Norman Anderson, *Law Reform in the Muslim World*, (London: The Athlone Press, 1976), 63; J.N.D. Anderson, *"The Tunisian Law of Personal Status"*, dalam *International and Comparative Law Quarterly*, 7 April 1985, 262.

[10]. ثم يذكر في في الفصل الـ 4: (1) في حالة رغبة الزوج في نكاح أكثر من واحدة، كما هو مذكور في الفصل الـ 3، الفقرة (2) من هذا القانون، فيجب عليه أن يلجأ إلى المحكمة في المنطقة التي يعيش فيها (2) .والمحكمة المشار إليها في الفقرة (1) من هذا الفصل، تعطي الإذن للزوج الذي يرغب في نكاح أكثر من واحدة، إذا حدثت الأمور التالية: **أ**، لا تستطيع الزوجة أداء واجباتها كزوجة. **ب**، أن تكون الزوجة معاقة أو مريضة لا يمكن الشفاء منه. **ج**، لا تستطيع الزوجة أن تنجب الأبناء. أما في الفصل الـ 5 (1): للحصول على إذن المحكمة، على النحو المشار إليه في الفصل الـ 4 الفقرة الأولى من هذا القانون، يجب أن تستوفي الشروط التالية: **أ**، موافقة الزوجة أو الزوجات. **ب**، الثقة بأن الزوج قادر على سد احتياجات زوجاته وأطفاله؛ **ج**، الضمان بأن الزوج سيقيم العدل بينهن وأطفالهن.

ممنوع.[11] وفي مجموعة الأحكام الإسلامية، إن تعدد الزوجات يحكمها الفصل الـ 55-59. وهذه الفصول، من حيث المضمون، تساير وتتماشى مع نص القانون رقم 1974/1 الفصل الـ 3 و 4 و 5.[12]

وتبيح المملكة العربية السعودية بتعدد الزوجات، بشرط العدل والاقتصار على أربع نسوة. المملكة العربية السعودية، لم تمتلك قانونا خاصا لمعالجة هذه القضية. لا يوجد حد أو إجراءات خاصة ينبغي أن يؤديها الأزواج الذين يرغبون في تعدد الزوجات. يسمح تعدد الزوجات للرجال، ولكنه يقتصر على أربع زوجات في وقت واحد. وبسبب قانون المملكة اللين بشأن تعدد الزوجات، يزداد عدد حالات تعدد الزوجات، وخاصة بين المثقفين، نتيجة للثروة النفطية.[13]

وذلك أن قانون الزواج في المملكة العربية السعودية، لا يزال غير مدون، فيستند هذا القانون على كتب الفقه من المذهب الذي تتبعه، وفي هذه الحالة، يقتدى قانون الزواج في المملكة العربية السعودية بمذهب الحنبلي كمذهب رسمي للدولة. مثل الولي وسن الزواج وتعدد الزوجات والطلاق وحضانة الأطفال وعقد الزواج والميراث والوقف.[14]

وهذه النماذج الثلاثة من قوانين مختلفة من تونس وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية في معالجة تعدد الزوجات، تأثر تأثيرا مختلفا وتقدم فعالية متيمزة في تنفيذها. فيرمي هذا البحث لمعرفة مدى فعالية كل هذه القوانين في تقييد تعدد الزوجات في المجتمع، متمنيا أن توفر هذه النماذج معلمة لنظام إدارة الدولة القائم على العدالة ومعلمة المجتمع الإسلامي في البلدان المدروسة.

ب. تعدد الزوجات في آراء الفقهاء

النكاح عقد يحلل المعاشرة بين رجل و امرأة أجنبية وأدى إلى الحقوق والواجبات بينهما. في التعريف الواسع، يراد بالنكاح رابطة ظاهرة بين الشخصين، بين الرجل والمرأة لأجل العيش سويا في العلاقة الأسرية والتنسل الذي يوافق أحكام الشريعة الإسلامية.[15] ووفقا للمادة الأولى من قانون الزواج، عرف النكاح كعقد ظاهر وباطن بين الرجل والمرأة كالزوج والزوجة

---

[11]. مرسوم حكومي رقم 10 الفصل الـ 3 الفقرة (1): الموظف الحكومي الذي يقدم الطلاق، يجب عليه أن يحصل على إذن مسبق من صاحب السلطة. وينص الفصل الـ 4 الفقرة (1) على أنه يجب للموظف الحكومي الذي يريد أن يتزوج أكثر من واحدة، أن يحصل على إذن مسبق من صاحب السلطة. (2) لا يجوز للموظفة الحكومية أن تكون زوجة ثانية أو ثالثة أو رابعة من الموظف الحكومي. بينما يبين الفصل الـ 16 أن الموظف الحكومي الذي يخالف الفصل الـ 3 والفقرة (1) والفصل الـ 4 الفقرة (1) و (2) و (3)، يتعرض للعقوبة التأديبية، و يتم فصله من الخدمة دون الطلب. وهذا المرسوم منقح بالمرسوم الحكومي رقم 45/ 1990، بشأن تعديل المرسوم الحكومي رقم 10/ عام م 1983، وقد ذكر أن المرسوم الحكومي رقم 45/ 1990 يقوم بتعديل نص الفصل الـ 16 وتحويله إلى حكم جديد بالفصل الـ 15، ونصه كما يلي :الفقرة (1): الموظف الحكومي الذي يخالف إحدى إلزامات / شروط/نصوص الفصل الـ 2ا الفقرة (1) والفقرة (2)، والفصل الـ 3 الفقرة (1)، والفصل الـ 4 الفقرة (1) والفصل الـ 14،لم يبلغ الطلاق والزواج الثاني / الثالث / الرابع، في مدة لا تتجاوز 1 سنة من تاريخ الزواج، فيكون محكوما عليه بإحدى عقوبات تأديبية شديدة بموجب المرسوم الحكومي رقم 30/ 1980، بشأن القانون التأديبي للموظف الحكومي، الفقرة الـ3 ونصها: أن المسؤول الذي يخالف الفصل الـ 5 الفقرة (2)، و المسؤول الذي يخالف الفصل الـ 12، يحكم عليه بعقوبة تأديبية شديدة، بموجب المرسوم الحكومي رقم 30/ 1980، بشأن تأديب الموظفين.

[12]. Simon Butt, "Polygamy and Mixed Marriage in Indonesia: The Application of The Marriage Law in Courts," dalam Timothy Lindsey (Ed.), *Indonesia: Law and Society*, (Leichhardt: The Federation Press,1999), 132

[13]. وقد شجعت الحكومة السعودية على تعدد الزوجات كجزء من العودة إلى برنامج "القيم الإسلامية"، وفي عام 2001، أصدر المفتي الأكبر الفتوى أو الرأي، الذي يدعو فيه المرأة السعودية لقبول تعدد الزوجات كجزء من الإسلام، ويشير إلى أن تعدد الزوجات أمر ضروري لمحاربة نمو وباء العنوسة. انظر Norman Anderson, *Law Reform in the*,63.

[14]. نفس المرجع

[15]أبو ذر الحميدى، *نكاح المتعة في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي*، القانون، مجلد 11، رقم 1، 2008، ص. 217

من أجل تكوين الأسرة السعيدة والخالدة المعتمدة على الألوهية الواحدة.[16] وعند محمد أبي زهرة، النكاح هو عقد يغير أحكام العلاقة بين الرجل والمرأة من الحرام إلى الحلال بموجب الشريعة،[17] وهو عقد أدى إلى مشروعية المعاشرة والمشاركة بين الرجل والمرأة في جميع مراحل الحياة، حيث أن الحقوق والواجبات لكل منهما قد أثبتتها الشريعة.[18] وعند سليمان راشد، التعريف بالنكاح هو عقد حلل المعاشرة وقيد الحقوق والواجبات والتعاون بين الرجل والمرأة الأجنبية.[19]

ويأتي مصطلح تعدد الزوجات من اللغة اللاتينية *polygamia* يتركب من *poly* و *gamia*،[20] أوهو مجموع من كلمتي اللغة اليونانية *poly* و *gamy* من أصل الكلمة *polus* أو العديد[21] و *gamos* أو الزاوج.[22] وذلك لغويا يعنى بتعدد الزوجات، واصطلاحا يعنى بممارسة أو حال النكاح بأكثر من زوجة، أو زوج، أو شريك، أجريت في آن واحد.[23] وفي القاموس الكبير الإندونيسي، يعرف بتعدد الزوجات بأنه نظام النكاح بحيث أن طرفا يملك أو يتزوج عديدا من مقابل جنسه في آن واحد.

وبالتأمل إلى التعاريف المذكورة، يبدو أنه لا اختلاف بين النكاح الذي يقوم به الرجل أو الروج والمرأة أو الزوجة، وذلك ما إذا تم أن يتناول أكثر من شريك أو شريكة في آن واحد أي

---

[16] المادة 1 من القانون رقم 1974/1 بشأن الزواج

[17] النكاح لغويا الضم والجمع. والنكاح شرعا تعاقد بين رجل و امرأة يقصد به استمتاع كل منهما بالآخر، عن طريق مشروع. النكاح حقيقة في العقد بين الطرفين الرجل والمرأة، ومجاز في الوطء. انظر حسن أيوب، *فقه الأسرة المسلمة*، (بيروت: دار الفكر، 2001)، ص. 3.

[18] النكاح في الشريعة الإسلامية ميثاق غليظ يهدف إلى طاعة أمر الله ويعد أداؤه عبادة. والهدف منه تحقيق الأسرة السكينة، والمودة، والرحمة. انظر محمد أبو زهرة، *Membangun Masyarakat Islami بناء المجتمع الإسلامي*، (جاكرتا: مكتبة فردوس، 1999)، 62؛ إدريس راموليو، *Hukum Perkawinan Islam, Suatu Analisis dari Undang-undang No. 1/1974 dan Kompilasi Hukum Islam حكم الزواج الإسلامي، دراسة تحليلية من القانون رقم 1974/1 ومجموعة الأحكام الإسلامية*، (جاكرتا: بومي أكسارا، 1999)، ص. 70.

[19] اختلف علماء المذاهب في تعريف الكاح. عرف الحنفية النكاح بأنه عقد يفيد ملك المتعة قصدا، ومعنى ملك المتعة اختصاص الرجل ببضع المرأة. وسائر بدنها من حيث التلذذ. وعرف الشافعية النكاح بأنه عقد يتضمن ملك وطء بلفظ إنكاح أو تزويج أو بمعنى الوطء، والمراد أنه يترتب عليه ملك الانتفاع باللذة بين الطرفين. وعرف المالكية النكاح بأنه عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية غير موجب قيمتها. وذكر الحنفية بأن النكاح عقد بلفظ إنكاح أو تزوج للحصول على المتعة، وهو بمعنى أن الرجل يتمكنه الحصول على اللذات من المرأة. والنكاح عند العلماء المتأخرين عقد يفيد إباحة العلاقة الأسرة (الزوج والزوجة)، والمساعدة المتبادلة، وإعطاء حق المالك واستيفاؤه لكل منهما. انظر Sulaiman, Rasyid, *Fiqih Islam*, (Bandung: Sinar Baru Algensindo, 2002), hlm. 374؛ جواد المغنية، *الفقه على المذاهب الخمسة* (جاكرتا: شركة مينتيرا بشريتاما، 2001)، ص. 309-311.

[20] انظر William Morris, *The Heritage Illustrated Dictionary of the English Language*, Vol. II, Houghton Mifflin Campany, Boston, 1979, 1016.

[21] *المرجع نفسه*.

[22] *المرجع نفسه*، ص. 542.

[23] *المرجع نفسه*، ص. 1016

ما دام في ضمن ترابط النكاح بالغير، فتندرج تلك الممارسة في نطاق تعدد الزوجات. ولكن في آراء الجماهير، اقتصر مصطلح التعدد على الرجل الذي يتزوج أكثر من واحدة. ومتى كانت المرأة تتزوج أكثر من زوج يسمى تعدد الأزواج.[24] كما ذكر في موسوعة أمريكانا[25]:

"Poligamy is a form of poligamy in which one male is married to more than one female. Poliandry is a form of poligamy in which one female is married to more than one male."

" أي تعدد الزوجات نوع من التعدد بحيث يتزوج الرجل أكثر من امرأة، بخلاف تعدد الأزواج فإنه نوع من التعدد ما إذا كانت المرأة تتزوج أكثر من رجل".

وفيما يتعلق بمسألة تعدد الزوجات، استنادا إلى البحث المكتبي الذي توصل إليه المؤلف فيكون محور النقاش في كتب مذاهب الفقه لا يشكك البتة في جواز تعدد الزوجات. بل أن النقاش بينهم يدور حول الحد الأقصى من الزوجات في تعدد الزوجات، بسبب اختلافاتهم في فهم الآية القرآنية في مسألة تعدد الزوجات في سورة النساء (3:4).[26] والآراء الفقهية كثيرا ما تنطوي على الشروط التى ينبغى استيفاؤها للزوج الذي يعزم ممارسة تعدد الزوجات، كالقدرة المالية، ولزوم إقامة العدالة بين الزوجات.[27] وما ذهب إليه المفسرون وبخاصة القدامى في فهم النص لا يبعد عما ذهب إليه الفقهاء. وبهذا يكون المحور في هذه المسألة يرتبط ارتباطا وثيقا بفهم هؤلاء وتفسيرهم على نصوص القرآن والسنة النبوية.

في فهم الآية القرآنية المتعلقة بتعدد الزوجات، ما دون الحد الأقصى لعدد الزوجات، لم يكن فيه اختلاف التفسير عند العلماء القدامي. وكان الجمهور مستدلين على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وممارسة السلف وأتقنوا الحد الأقصى للتعدد بأربع زوجات. وهذا بخلاف ما ذهب إليه الشيعة الرافضة والظاهرية حيث استجازوا عدد الزوجات أكثر من أربعة. ورأى الرافضة بأن الحد الأقصى في تعدد الزوجات ما لم يتجاوز من تسعة، كما أن الظاهرية رأوا أن أكثر عدد الزوجات ثمانية عشر.[28]

وبالإضافة إلى ذلك، أكد التفسير جازما على الدعوة إلى تحقيق عدالة الزوج لسائر زوجاته، بما في أسباب نزول الآية تحدثت عن عملية الظلم والاستغلال على أيتام النساء وناشدت الأزواج المسلمين بأن يعدلوا إليهن، وأن ينكحوا بواحدة أو بأمة مخافة أن لا يعدلوا.[29]

---

[24] تعدد الزوجات نظام الزاوج بحيث يسمح للرجل أن يكون لديه النساء الزوجات في آن واحد. وأما تعدد الأزواج نظام الزواج بحيث يسمح للمرأة أن يكون لديها الأزواج أكثر من واحد في آن واحد. انظر المرجع نفسه .في غضون ذلك، يوجد مصطلح آخر المعروف باسم *bi* و *gamous* يعنى الجمع بين الزوجتين للرجل أو الجمع بين الزوجين للمرأة في آن واحد. في سياق الشريعة الإسلامية، فإن المقصود منه هو الجمع بين الزوجين في آن واحد وقد نهى عنه الإسلام حتما. انظر Abdul Aziz Dahlan (Ed.), *Ensiklopedi Hukum Islam*, *موسوعة الأحكام الإسلامية* jilid. IV, Ichtiar Baru van Houve, Jakarta, 1997, hlm. 1185.

[25] انظر مدخل *Marriage* في Bernard S. Cayne (Ed.), *The Encyclopedia Americana*, vol. XVIII, (New York: Grolier Incorporated, 1996), 345.

[26] أثبت جمهور الفقهاء أربع زوجات في تعدد الزوجات، بالإشارة إلى الآية مثنى وثلاث ورباع في سورة النساء : 3، والرواية عن غيلان بن سلمة الثقفي الذي سأله النبي صلى الله عليه وسلم لاختيار أربع زوجاته والحفاظ عليهن، وقد كان لديه عشر زوجات في عهد الجاهلية، واختار أربعا وأسقط الطلاق على البقيات. وذهب البعض بناء على نفس الآية، إلى أن الحد الأقصى من الزوجات تسعة، والتعبير في الآية مثنى وثلاث ورباع يحتمل على المعنى التراكمي (2+3+4=9). انظر ابن رشد، *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*، المجلد الثاني، (بيروت: دار الفكر، 1995)، ص. 33.

[27] *المرجع نفسه*.

[28] انظر حججهم في ابن العربي، *الجامع لأحكام القرآن* (بيروت: دار الكتب العلمية، 1988)، ص. 409.

[29] انظر منها محمد بن جرير الطبري، *جامع البيان عن تأويل أي القرآن*، المجلد الثالث، (بيروت: دار الفكر، 1988)، ص. 236-237؛ الحجاج، *متن القرآن وإعرابه*، المجلد الثاني، (بيروت: إعلام الكتب، 1988)، ص. 8-10؛ الزمخشري، *تفسير الطبري*

ويبدو أن التفسير في هذا الإطار أكثر عرضة على اطلاع النص، بجانب الدعم التاريخي من عمليات الرسول صلى الله عليه وسلم، والأصحاب رضوان الله عنهم، ومن بعدهم، التى أشارت إلى جواز تعدد الزوجات وليست منهيا عنه. أو بمعنى آخر، وفقا للتفسير القديم إذنُ تعدد الزوجات له مشروعيته، وأما تحقيق العدالة للزوجات، على الرغم من كونه مهما جدا، والأمر في ذلك مفوّض إلى إحسان الزوج، مع وجود حق الزوجات وفقا للفقه الإسلامي القديم لطلب المساعدة أو الفراق عند ما تكون معاملة الزوج إليهن سيئة. ومن الناحية المعيارية، العدالة ضد الزوجات لها موقف ضعيف لأنها تعتمد على عطف الزوج، وفي غالب الأمر ما انتهكت.

وذلك بانعكاس الحداثيين حيث أثبتوا أن إذن تعدد الزوجات رخصة مؤقتة ولأغراض معينة، ولا يتم إنجازها بكل سهولة.[30]

وبناء على الحجج المذكورة، يمكن أن يفهم أن جواز تعدد الزوجات للزوج في الآية كان مقيدا تقييدا ضيقا، بحيث يبدو أن تقف موقف الضرورة، وينبغى أن يكون ذلك الجواز أن يتوفر الزوج شروط العدالة وعدم الظلم والجور على الزوجات والأولاد. واعتبر عبده، أنه بالتأمل إلى إدمار ممارسة تعدد الزوجات في الوقت اللاحق، من المتأكد أن لا يوجد شخص قادر على بناء المجتمع، وهو يتعاطى تعدد الزوجات. لأن الأسرة التى تتكون من زوجتين تميل أن تهتز وتحترز. بل أن الزوج والزوجات يساهمون في تدمير الأسرة، لوقوع العدوان والنزاع بعضها ببعض، وكذلك بين الأولاد. وسوف تمتد المخاطر من البيئة الفردية إلى البيئة الأسرية، ثم إلى المجتمع، ثم إلى شؤون الأمة والدولة.[31]

ومن خلال النظر في الآثار السلبية الحادثة نتيجة لتعدد الزوجات في مصر، قدم عبده اقتراحا للحكام في عصره للقيام بصياغة القانون الأكثر سياقيا يهدف إلى تحقيق المصالح ودفع المضرات، بإيلاء المزيد من الاهتمام بقاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح. وحصل على الاستنباط في وجود الخوف من عجز إقامة العدل بين الزوجات ينصرف حكم تعدد الزوجات إلى الحرام.[32]

بينما كان أحمد مصطفى المراغي (المتوفي 1952) يقول إن الجواز المشار إليه في سورة النساء : 3 هو جواز مصعب ومقيد. ورأى المراغي أن جواز تعدد الزوجات عند الضرورة فقط، ولا يمكن أن يفعله إلا الرجال المحتاجون. ولا يمكن إنجاز تعدد الزوجات إلا في الحالات التالية: أولا، أثبتت الزوجة بأنها قاحلة، بيد أن الزوجين عزما ذرية ونسلا؛ ثانيا، للزوج رغبات جنسية عالية، مع أن الزوجة غير قادرة على القيام بخدمته كاملة؛ ثالثا، للزوج ثروات متوافرة يمكن بها استكمال جميع متطلبات الزوجات والأولاد؛ رابعا، عدد النساء أكثر من الرجال بسبب الحرب، وأدى ذلك إلى الأيتام والأرامل الذين يحتاجون إلى المزيد من الحماية. كما ذهب إليه عبده، كذلك أشار المراغي في هذا الصدد إلى القاعدة الفقهية درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.[33]

(بيروت: دار الكتب العلمية، 1995)، ص. 458؛ وأكد ابن العربي العدل بين الزوجات أمر واجب، انظر ابن العربي، *الجامع لأحكام القرآن* (بيروت: دار الكتب العلمية، 1988)، ص. 409.

[30] انظر Fazlur Rahman, *Major Themes of the Qur'an,* (مترجم إلى الإندونيسية أنس محي الدين (باندونج، Penerbit Pustaka، 1996)، ص. 69.

[31] *المرجع نفسه*، ص. 284-285.

[32] *المرجع نفسه*.

[33] أحمد مصطفي المراغي، *تفسير المراغي*، المجلد الرابع، (بيروت: دار الفكر، 1974)، ص. 181.

بناء على المنهج الفقهي ومنظور التفسير، أصبح واضحا أن تعدد الزوجات هو أمر شرعي موافق لمبادئ الأحكام الإسلامية القديمة، وبالتالي فإن تحريم تعدد الزوجات وتجريمه يعتبر انحرافا عن الأحكام الشرعية. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما اقترحه المفسرون المعاصرون يتضمن أهمية صياغة القانون الذي يعسر ممارسة تعدد الزوجات، ويمنع الآثار السلبية لتعاطي تعدد الزوجات في المجتمع. وعلى مثل هذه التفاسير هي التى أسهمت بعض الدول الإسلامية في إجراء القواعد الصارمة ضد ممارسة تعدد الزوجات في قوانينها.

ج. تاريخ تجديد القوانين الأسرية في الدول الإسلامية

تجديد القوانين الأسرية أو الأحوال الشخصية في الدول الإسلامية بدءا بمبادرة تركيا، عام 1917، مع وجود قانون قرار الحقوق العائلية العثمانية أو *Ottoman Law of Family Rights*، ثم تابعت خطاها الدول الأخرى، مثل لبنان (1919)، والأردن (1951)، وسوريا (1953). واعتبرت تركيا من الدول الإسلامية التى حاولت كل حاولتها في التجديد الجذري لقانون الأسرة واستبداله بالقانون المدني الأوروبي. مع أن الدول الإسلامية الأخرى بمجرد المحاولة لتقنين قانون الأسرة دون إتلاف البنية الأساسية، وهي القرآن الكريم والحديث النبوي. كما مارسته مصر عام 1920 و 1929، وتونس، وباكستان، والأردن، وسوريا، والعراق.

الشريعة الإسلامية كشريعة تأتي من عند الله، ويعتمد عليها المسلمون. وفي الوقت نفسه، فإن القانون الوضعي في إندونيسيا، الذي يلتزم نظام القانون في أوروبا القارية، يتبنى بالعديد من قوانين هولندا مثل مدونة القانون الجنائي (KUHP) المستقاة من (*Wetboek van Strafsrecht*)، ومدونة القانون المدني (KUH Perdata) المستوحاة من (Burgerlijk Wetboek)، ومدونة القانون التجاري (KUH Dagang) المستمدة من (*Wetboek van Kopendel*).[34] وكذلك تطبيق القوانين أو الأنظمة في إندونيسيا، يعتمد على نظام التنظيم والتشريع، المطبَّق في أوروبا القارية، مثل وجود تشريع القوانين من قبل السلطة التشريعية.[35]

ولكن اليوم، هناك ظاهرة "التماثل" بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي في إندونيسيا، كتشريع القانون رقم 1 لسنة 1974، بشأن الزواج، الذي يعتمد كثيرا على مواد فقه المناكحات. الشريعة الإسلامية كشريعة الدين المسنونة كقانون وطني، تعتبر ظاهرة تحدث كثيرا في العديد من الدول الإسلامية المطبِّقة لنظام القانون الغربي. وفي إندونيسيا، التي هي أكثر الدول الإسلامية سكانا، يتطلع سكانها لتطبيق الشريعة الإسلامية كقانون وطني، فبإستراتيجية التشريع، يمكن أن تتحول مواد الشريعة الإسلامية في صياغة قانونية لتصبح مشروع القانون، إلى القانون التشريعي.

وتعم هذه الظاهرة مختلف الدول الإسلامية. اكتسبت الدول الإسلامية استقلالا ذاتيا بعد الاستعمار. وأغلبيتها، مثل مصر والهند وباكستان وماليزيا، طبقت قانون الإرث الاستعماري الغربي. ثم قامت هذه الدول الإسلامية بإصلاح القانون، بوضع القانون الإسلامي عن طريق

---

[34]. الشريعة الإسلامية عبارة عن قانون سماوي، أي يأتي من عند الله تعالي. وأما القانون الوضعي فهو ما وضعه الإنسان في المجتمع. وإن الفرق الأساسي بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي هو أن الشريعة الإسلامية لا تفصل بين القانون والأخلاق، في حين أن القانون الوضعي، يفصل بينهما. كما أن عقوبات في الشريعة الإسلامية تتسم بالأخروية. أما القانون الوضعي فيتمتع بالعقوبات الصارمة التي يفرضها المجتمع أو الدولة. انظر Sri Wahyuni, Konsep Hukum Islam, hukum Romawi Jerman, dan Hukum Inggris (sebuah Studi Komparatif), dalam *Jurnal Ilmu Syari'ah Asy-Syir'ah*, Fakultas Syariah Vol. 40, No. II, Th 2006.

[35]. Satjipto Raharjo, *Ilmu Hukum*, (bandung: Citra Aditya Bakti, 1996), 34.

بيروقراطية حديثة. وبدأ إصلاح الشريعة الإسلامية في المقام الأول من قانون الأسرة؛ الزواج والـميراث.

والدول الإسلامية في العالـم، فيما يتعلق بإصلاح قانون الأسرة، وفقا لـ JND Anderson، تنقسم إلى ثلاث فئات. **أولى،** بعض البلدان لا تجري إصلاح القانون الإسلامي و لا تزال تطبق الأحكام الواردة في كتب الفقه وفقا لـمذاهب تنتمى إلييها. وهذه الفئة تشمل على المملكة العربية السعودية وعمان وقطر. **ثانية،** بعض البلدان تترك الشريعة الإسلامية وتستبدلها بالقانون العلماني الذي يتم تطبيقه عادة في أوروبا. تركيا وتونس من هذه الفئة من البلدان. **ثالثة،** بعض البلدان تعمل في تنفيذ إصلاح القانون الإسلامي وتمزجه بالقانون العلماني. البلدان المدرجة في هذه الفئة هي مصر وتونس والعراق وسوريا وإندونيسيا. [36]

وقال طاهر محمود في كتابه "*Muslim Family Law Reform* " ، إن هناك ثلاث مجموعات من الدول الإسلامية، فيما يتعلق بتطبيق قانون الأسرة، وهي: (1) الدول التي تطبق قانون الأسرة والزواج الـمستمد من مختلف الـمذاهب ولـم يجر تغييره، (2) البلدان التي قد استبدلت قانون الأسرة والزواج كليا بالقانون الحديث، دون النظر إلى دينهم، (3) البلدان التي تطبق قانون الأسرة والزواج الإسلامي، الذي تم إصلاحه مع مجموعة متنوعة من التشريعات الحديثة.[37]

وبناء على هذا الواقع، هناك بعض الدول الإسلامية التي لا تزال تستخدم طريقة تقليدية في وضع الشريعة الإسلامية، وبعضها استخدمت بالفعل طريقة حديثة. وإليكم بعض خصائص الطرق التقليدية ومميزاتها في وضع الشريعة الإسلامية؛ (1) استخدام النهج الجزئي، (2) عدم الاهتمام بالتاريخ، (3) كثرة التركيز على دراسة النصوص/الحرفية، (4)، فصل الـمنهج الفقهي من التفسير، (5) التأثر الكثير بالثقافات والتقاليد المحلية، التي في بعض الحالات، تتمتع بالبدع والخرافات، لا سيما فيما يتعلق بالعبادة، (6) دخول العنصر السياسي في ذلك، أو تأثير مصالح السلطات في تطبيق النظريات الفقهية.

وإن طريقة تحديد القانون الإسلامي المعاصر في الدول الإسلامية، يمكن تصنيفها إلى فئتين عامتين: **أولى،** الإصلاح داخل العقائدي. التجديد بطريقة داخل العقائدي يعد تجديدا على أساس مذهب الفقه، الذي يتبعه غالبية الشعب داخل الدولة. كما هو الحال في إندونيسيا، التي يلتزم مسلموها بالـمذهب السني، ويتبعون مذهب الإمام الشافعي.

وقد أدى القانون الإسلامي الـمرن إلى وجود التعدد واختلاف الآراء بين الفقهاء. ونشأة القانون الإسلامي في الـمراحل الـمبكرة، ابتدأت بظهور مختلف الـمذاهب الفقهية، لأن بعض الأئمة والفقهاء تلقوا إقبالا كبيرا من الـمسلمين. وكان من بينهم الإمام مالك والإمام أبو حنيفة والإمام الشافعي والحنبلي، وهم يعرفون بالـمذهب السني، بالإضافة إلى العديد من الـمذاهب الشيعية.

وحتى الآن، مازالت هذه الـمذاهب الفقهية مأثرة في العديد من الدول الإسلامية. كانت الخلافة العثمانية تقتدي بالـمذهب الحنفي. ثم انتشر هذا الـمذهب في العالـم العربي؛ ونقلته الإمبراطورية العثمانية إلى الـمغول، وبالتالي فإن الغالبية العظمى من الـمسلمين في أفغانستان

[36] J. N. D. Anderson, Islamic Law in the Modern World, (New York: New York University Press, 1959), 3; Wael B. Hallaq, "Was the Gate of Ijtihad Closed", dalam International Journal of Middle East Studies, No16 (1984), 3.

[37] Tahir Mahmood, *Family Law Reform in The Muslim World*, (Bombay: Tripathi, 1972), 2-3.

وباكستان والهند، يتبعون أيضا هذا المذهب. أما المسلمون في عدة البلدان الملايوية فينتهجون المذهب الشافعي. وأما إيران فتتمسك بالمذهب الجعفري (الشيعي). وأما بالنسبة للدول الإسلامية في شمال أفريقيا؛ الجزائر وليبيا وتونس والمغرب وغيرها، فيتبع مسلموها المذهب المالكي.

وترجع طريقة الإصلاح داخل العقائدي إلى مفهوم الفقه التقليدي، من خلال الأمور التلية: (1) اختيار رأي أحد الفقهاء، بما في ذلك العلماء خارج المذهب (تخيير)، (2) أخذ الرأي الأرجح من الآراء الأخرى (الترجيح)، و (3) الجمع بين عدة الآراء (تلفيق)، (4). تخصيص القضاء، وهو حق الدولة في تحديد سلطة القضاء سواء كانت شخصية أو إقليمية أو سلطة قضائية وقرارات قضائية (5). سياسة شرعية، أي سياسة السلطات في تنفيذ النظام الذي يعود بالنفع على الناس ولا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا، الإصلاح خارج العقائدي، وهو، من حيث المبدأ، لم يرجع إلى مفهوم الفقه التقليدي، ولكنه يعود إلى نصوص القرآن والسنة النبوية، بإعادة تفسير النصوص. [38]

وتجديد قانون الأسرة في الدول الإسلامية، وفقا لطاهر محمود، يدخل في ثلاثة عشر جانبا، وهي: الحد الأدنى لسن الزواج،[39] والقيود المفروضة على دور الولي في الزواج،[40] ولزوم تسجيل الزواج،[41] وقدرة مادية على الزواج،[42] والقيود على تعدد الزوجات،[43] ونفقات الأسرة، والقيود المفروضة على حق الطلاق للزوج، وحقوق وواجبات الطرفين في الطلاق، وفترة الحمل وآثاره، وحقوق الولي، وحقوق الأقارب في الميراث، والوصية الواجبة وإدارة الوقف. [44]

د. موقف القوانين الأسرية في الدول الإسلامية من تعدد الزوجات

إحدى خطوات إصلاح قانون الأسرة في الدول الإسلامية الحديثة عن طريق مراجعة العديد من الأحكام الإسلامية القديمة أو الكلاسيكية باعتبارها غير ملائمة بالحالة الاجتماعية والمتطلبات والتغييرات الحديثة. وهلمّ جرا في مسألة تعدد الزوجات. فإن أحكام الفقه التقليدية التي كانت بمثابة مرجع أولي لبضعة قرون تستلزم إعادة نظرها واستبدالها بمنتجات التشريعات الجديدة، ويبدو كأن اتجاهها نحو رفع مكانة المرأة، واستجابة متطلبات الزمان وتطوره.

---

[38]. Khoiruddin *Nasution, Hukum Keluarga (Perdata) Islam Indonesia*, cet. ke-1 (Yogyakarta: Tazzafa dan Accamedia, 2007), 47; Syamsul Anwar, *Pengembangan Metode Penelitian Hukum Islam, dalam Mazhab Jogja: Menggagas Paradigma Ushul Fiqh kontemporer* (Ar-Ruzz, Yogyakarta, 2002), 149

[39]. والدول الاسلامية التي قامت بإصلاح قانون الأسرة، تحد سن الزواج على أساس المصلحة، وهذه المشكلة تجلب انتباه أكثر من أربع دول اسلامية، وهي بنغلادش وإيران وباكستان واليمن الجنوبية. وقانون الأسرة المعمول به في هذه الدول، يفرض صراحة عقوبات قانونية لمن يخالف هذه المسألة.

[40]. في مفهوم الفقه، يحق للولي إجبار ابنته على الزواج من رجل آخر، دون موافقة ابنته (حق الإجبار)، ومع ذلك، فإن الولي لا يكون له حق الإجبار قي القانون، ولكنه يجب أن يطلب موافقة العريس.

[41]. تسجيل الزواج. وفي مفهوم الفقه، لايحتاج الزواج إلى التسجيل، ويكفي بإقامة الوليمة . بينما ينص القانون على وجوب تسجيل الزواج من قبل المأذون الشرعي /مكتب الشؤون الدينية.

[42]. في مفهوم الفقه، المهر يلائم مع طبقته، وأما في القانون، فلا يقتصر المهر.

[43]. قضية تعدد الزوجات وحقوق الزوجة في تعدد الزوجات. وفي مفهوم الفقه، يبدو أن جواز تعدد الزوجات أمر مطلق، وإن كانت هناك شروط وضوابط، في حين أن في القانون، فتعدد الزواج يصبح "أمرا معقدا".

[44]. Tahir Mahmood, Personal Law in The Muslim Countries, (New Delhi: Triomies Press, 1987), 11-12.

بشكل عام، الأحكام أو التشريعات المتعلقة بقانون الأسرة في الدول الإسلامية الحديثة، لها ارتباطها بقواعد تعدد الزوجات، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف: أولا، الدول المانعة عن ممارسة تعدد الزوجات منعا تاما، مثل تركيا، وتونس؛ ثانيا، الدول السامحة بتعدد الزوجات بشروط صارمة (التضييق)، مثل باكستان، ومصر، والمغرب، وإندونيسيا، وماليزيا؛ ثالثا، الدول التي تعامل تعدد الزوجات أكثر فضفاضة، مثل المملكة العربية السعودية، وإيران، وقطر.[45]

ويكون الصنف الثاني من تلك الأصناف الثلاثة المذكورة اتجاها عاما لقوانين الأسرة في العالم الإسلامي. والقيد على تعدد الزوجات وتحديده يتفاوت بتفاوت الطرق التي أخذتها الدول، من اللينة واللطافة حتى الخشانة والصارمة. على سبيل المثال، في لبنان، استنادا إلى قانون الأسرة الذي فرضته الدولة العثمانية عام 1917،[46] ما كان تعدد الزوجات منهيا عنه، ولكن من المتوقع أن يلزم تطبيق مبدأ العدالة للزوجات. وكذلك في المغرب استنادا إلى قانون الأحوال الشخصية عام 1958.[47]

والطريقة الأخرى لتحديد تعدد الزوجات هي عن سبيل عقد الميثاق. والزوجة لديها حقوق في طلب زوجها عند عقد النكاح لصياغة الميثاق أنه إذا تزوج بامرأة أخرى فيما بعد، يتمكن للزوجة الحصول على طلب الطلاق إلى المحكمة، أو يسقط الطلاق الأول بشكل مباشر إذا كانت الزوجة تخالفه. وأقر ذلك في المادة 19 من قانون الأسرة الأردن رقم 61 عام 1976 المعدل بالقانون رقم 25 عام 1977.[48] كما أقر أيضا في المادة 31 من قانون الأحوال الشخصية المغرب عام 1958.[49]

وبالإضافة إلى ذلك، منها ما تطلب الشروط المعينة أو الإذن الخص. مثله كمثل إندونيسيا، في القانون رقم 1 عام 1974 بشأن الزواج في المادة 3، الأية (1) و (2) أقر على أنه من حيث المبدأ، في الزواج ينبغي لرجل أن يكون لديه زوجة واحدة فقط. وينبغي لإمرأة أن يكون لديها زوج واحد فقط. ويمكن للمحكمة إصدار الإذن للزوج أن يتزوج أكثر من واحدة إذا اعتزمه الطرفان. وفي القرار الحكومي رقم 9 عام 1975المادة 40 أقر على أنه إذا أراد الزوج أن يتزوج أكثر من واحدة، فعليه أن يقدم خطابا تحريريا إلى المحكمة. وهذه الأنظمة ابتداء تشق وقوع تعدد الزوجات، حتى بالنسبة لموظفي الحكومة استنادا إلى القرار الحكومي رقم 10 عام 1983، تعدد الزوجات منهي حتما.[50] وما أشبه ذلك ينطبق في باكستان، لا يجوز تعدد

---

[45] انظر Tahir Mahmood, *Personal Law in Islamic Countries: History, Texs and Comparative Analysis*, (New Delhi: Academy of Law and Religion, 1987), p. 14, 273-274.

[46] انظر Tahir Mahmood, *Family Law Reform in the Muslim World*, (Bombay: N.M.Tripathi PVT, Ltd., 1972), p. 37.

[47] *المرجع نفسه*، ص. 117.

[48] *المرجع السابق*، Tahir Mahmood, *Personal Law…*, p. 80.

[49] المرجع نفسه، ص. 121.

[50] لائحات الحكومة رقم 1983/10 في المادة 3 (1) منها ما نصت (1) يلزم للموظف الحكومي الحصول على إذن المسؤول إعلاه إذا أراد الطلاق. المادة 4: (1) يلزم للموظف الحكومي إذا أراد المزيد من الزوجة الحصول على إذن من المسؤول. (2) لا يسمح للموظفة الحكومية أن تكون زوجة ثانية، أو ثالثة، أو رابعة للموظف. المادة 16 أقرت أن الموظف الحكومي المخالف للقاعدة في المادة 3 (1)، والمادة 4 (1)، و (2)، و (3) معاقب بعقاب تأديبي يعنى الوقوف من الوظيفة الحكومية محترما لا من طلبه. وقد تم التعديل على هذه اللائحة بلائحات الحكومة رقم 1990/45 بشأن التغيير على لائحات الحكومة رقم 1983/10، وذكر بأن اللائحة الأخيرة غيرت المادة 16 و من ثم صارت قاعدة للمادة 15 الجديدة، وهي فيما يلي: (1) الموظف الحكومي المخالف لإحدى الواجبات أو القواعد في المادة 2 الآية

الزوجات إلا بعد الحصول على إذن الزوجة الأولى ومجلس الحكم (التحكيم) الذي أفضى إلى تحقيق ذلك. وعلى المخالفين، استنادا إلى الشكوى، معاقب بالحبس أو الغرامة، أو كليهما.[51]

وبناء على هذا الواقع، هناك ثلاث مجموعات رئيسية من مواقف الدول الإسلامية في مسألة تعدد الزوجات، وهي: أولا، الإصلاح الكافي والجذري لفقه الأسرة، ويعد تعدد الزوجات عملا إجراميا. وتونس هي الدولة التي تنفذ ذلك؛ ثانيا، إصلاح فقه الأسرة، في الأمور التي ينبغي تسييقها، ولكن ليس بشكل جذري، مثل إندونيسيا. في هذا الصدد، أجار القانون في إندونيسيا تعدد الزوجات بشروط صارمة؛ ثالثا، ليس هناك أي إصلاح في فقه الأسرة. كان ولا يزال يستفيد من أقوال الفقهاء القدامى في إباحة تعدد الزوجات. والقانون الذي يمارس آراء الفقه القديم الكلاسيكي هو قانون المملكة العربية السعودية.

1. تونس

تونس هي دولة جمهورية يرأسها رئيس الجمهورية. هذه الدولة مقر عاصمتها في تونس وجعلت الإسلام دينا رسميا للدولة. وأغلب سكانها يمثل ثمانية وتسعين في المائة (98%)، هم مسلمو أهل السنة،[52] ويتمذهبون المذهب المالكي والحنفي، ومن ثم، في المسائل المدنية يستفيدون من كلي المذهبين. ولكن لا يقل من مختلف السلالات التي حكمت فيها، أ كانت أصيلة أم أجنبية، لديها معتقدات مختلفة، مثل سلالة الفاطمية الشيعية في القرن العاشر. وبعد انهيار تلك السلالة، كانت الشيعة فئة أقلية. كما أن المذهب الحنفي هو أقلية صغيرة في تونس، ولكن لديه تأثير هام في هذا البلد حتى مجيء الحماية الفرنسية عام 1883.[53]

الخطوة القومية التونسية قادتها حركة النخبة الفكرية المعروفة باسم شباب تونس *(Young Tunisians)*، وتهدف إلى استيعاب أو التحاق الحضارة الفرنسية حتى يتمكنوا في نهاية المطاف إلى إدارة بلدهم بأنفسهم. أنهم قاموا بتحريك روح المساواة، ولكن فرنسا لا تباليها بدقة. والخطوة الخطورة في الحركة الأساسية القومية حدثت قبيل الحرب العالمي الأول وعقبه في الحركة التي قادها عبد العزيز الثعالبي. وجاءت الخطوة الثالثة في الثلاثينات عندما فصل المحامي الشاب، الحبيب بورقيبة، العلاقة مع حزب الحر الدستوري التونسي وأعلن النيو الحر الدستوري التونسي. واعترفت فرنسا تحرر تونس عام 1955 واستقلالها في مارس 1956. وفي 1957 اختارت تونس بورقيبة باعتباره أول رئيس لها.[54]

بعد الاستقلال في 20 مارس 1956، نظمت تونس على الفور تجديد وتدوين القانون استنادا إلى المذهب المالكي والحنفي. واستندت هذه الجهود الإصلاحية إلى التفسير الليبرالي

---

(1)، الآية (2)، المادة 3 الآية (1)، المادة 4 الآية(1) والمادة 14، لا يقدم شأن طلاقة، ولا يقدم شأن تنكيحه الثاني، أو الثالث، أو الرابع في مدة سنة بدءا من موعد نكاحه، معاقب عقابا تأديبيا ثقيلا استنادا إلى لائحات الحكومة رقم 1980/30 بشأن القاعدة التأديبية؛ الآية (3) المسؤول المخالف للقاعدة في المادة 4 الآية (2)، والمادة 12، عوقب بعقاب تأديبي ثقيل استنادا إلى لائحات الحكومة رقم 1980/30 بشأن القاعدة التأديبية للموظف الحكومي.

[51] *المرجع السابق*، Tahir Mahmood, *Personal Law…*, p. 245-246.

[52] انظر Larry A.. Barrie, "Tunisia" dalam Reeva S. Simon, Philip Mattar, Richard W. Bulliet (Ed.s), 1796.

[53] انظر John P. Entelis, "Tunisia" dalam John L. Esposito (Ed.), *The Oxford Encyclopaedia of the Modern Islamic World*, vol. IV, Oxford University Press, 1991.

[54] انظر Larry A. Barrie, "Tunisia" dalam Reeva S. Simon, Philip Mattar, Richard W. Bulliet (Ed.s), 1798.

للشريعة، وخاصة فيما يتعلق بقانون الأسرة. وانتجت مجلات الأحوال الشخصية المثيرة للجدل. وتحت قيادة الرئيس الحبيب بورقيبة، أصبحت تونس أول بلد عربي ينهى عن تعدد الزوجات.[55] وتضمنت المجلات مواد أحكام الزواج، والطلاق، والحضانة التى تختلف من أحكام الشريعة الإسلامية القديمة الكلاسيكية. وفي التطورات التالية، تمت لمجلات الأحوال الشخصية عام 1956 عدة التغييرات والإضافات، والمزيد من التعديلات حتى عام 1981. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة التونسية عندئذ أشادت لجنة تحت إشراف شيخ الإسلام محمد جعيد لحجز القانون رسميا. وقد شارك مشايخ جامعة زيتونة في اللجنة. وباستخدام الموارد التي تم الحصول عليها من نتائج لجنة لائحات، وقانون الأسرة بمصر، والأردن، وسوريا، والدولة العثمانية، قدمت اللجنة إعداد قانون الأسرة إلى الحكومة حتى أن تم إنجاز القانون عام 1956.[56]

ويتكون القانون من 167 فصلا في 10 مجلدات ويعتبر كافيا، وإن لم يكن يحتوي على قانون الميراث. وقد تم لهذا القانون سبعة تعديلات خلال الفترة 1958-1966. وآخر تعديل لهذا القانون عام 1981، حيث أدخل بعض التعديلات الهامة من القانون السابق[57].

وثمة أسباب في وضع قانون تونس الجديد وإنجازه، وهي:[58] أولا، تحرجا من التناقض بين مفكري المذهب الحنفي والمالكي؛ ثانيا، توحيد المحكمات لتصبح محكمة وطنية، حتى لا يقع الازدواج بين المحكمة الدينية والمحكمة المحلية؛ ثالثا، وضع القانون العصري باعتباره مرجعا للقضاة؛ رابعا، توحيد جميع وجهات نظر المجتمع نتيجة للاختلافات الصادرة من المذاهب القديمة؛ خامسا، طرح القانون الجديد وإدخاله وفق متطلبات التحديث.

وينطبق القانون التونسي لجميع المواطنين، وخاصة بعد التوصل إلى الاتفاق مع فرنسا في 1 يوليو عام 1957. والإصلاحات الواردة في القانون الجديد، هناك أمران تلقيا في البداية ردا سلبيا من شتى الجهات، وهما النهي عن تعدد الزوجات، وإلزام الطلاق في المحكمة.[59]

وفيما يتعلق بتجريم تعدد الزوجات في تونس، أقرت المادة 18 ما يلي :أولا، تعدد الزوجات منهي، وأي شخص متزوج قبل انتقاض الزواج الأول، ثم تزوج ثانية، عوقب بالسجن لمدة سنة أو بغرامة مقدارها 240.000 مليم أو كليهما؛ ثانيا، كل متزوج يخالف القواعد الواردة في القانون رقم 3 عام 1957 بشأن الحكم المدني وعقد الزواج الثاني، وهو لا يزال في الرابطة الزوجية، يعاقب بعقاب المثل؛ ثالثا، من قام بتزويج أي شخص عمدا يعاقب، ووفقا للقانون غير الرسمي، بعقاب المثل.[60]

---

[55] *المرجع نفسه*، ص. 235-239.

[56] *المرجع السابق*، Tahir Mahmood, *Personal Law…*, p. 152.

[57] مجلة الأحوال الشخصية هي مجموعة قوانين اجتماعية صدرت في تونس في 13أغسطس 1956 خلال فترة تولي الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة لرئاسة الحكومة قبيل العهد الجمهوري و تم فيها سن قوانين للأسرة تحوي تغيرات جوهرية من أهمها منع تعدد الزوجات وسحب القوامة من الرجل وجعل الطلاق بيد المحكمة عوضاً عن الرجل. ولا زال يعمل بها حتى اليوم .تستمد المجلة من أفكار عدد من الزعماء الإصلاحيين التونسيين بينهم الطاهر الحداد و قد وجدت هذه الأفكار في شخصية بورقيبة القوية سندا قويا لتطبيقها على أرض الواقع.

[58] انظر J.N.D. Anderson, *"The Tunisian Law of Personal Status"*, at *International and Comparative Law Quarterly*, 7 April 1985, p. 262.

[59] انظر Kiran Gupta, *"Polygamy Law Reform in Modern Status"* dalam *Islamic Law and Comparative Law*, vol XVIII, No. 2 1992, p. 121.

[60] *المرجع السابق*، Tahir Mahmood, *Personal Law…*, p. 155-157.

أقر قانون الأحوال الشخصية عام 1957 بتونس بوضوح أن تعدد الزوجات منهي. ولهذا النهي حجية شرعية من آية أخرى في القرآن الكريم، بأنه يجب على الزوج أن ينكح بواحدة إن لم يستطع إقامة العدل بين الزوجات في سورة النساء (4):3. وبناء على التجارب والوحي في سورة النساء (4): 128، لن يستطع لأي شخص أن يوفر العدل المرام. ولكن ينبغي الإضافة هنا إلى أن فقهاء السلف بحجج معقولة، رأوا أن أيات القرآن لا يمكن أن تتعارض بعضها ببعض، وبالتالي، العدل الذي تطالب به "آية تعدد الزوجات" لا بد من تفسيرها بأمور يتمكن القيام بها الزوج، وليس المشاعر الباطنية أوالحب.[61]

وحظرت تونس تعدد الزوجات لسببين: أولا، أن مؤسسة الرق وتعدد الزوجات مسموحتان في عصر التطور أو عصر تحول المسلمين، ولكن منهيتان في عصر تقدم المجتمع المثقف؛ ثانيا، أن الشرط المطلق في إباحة تعدد الزوجات هو قدرة إقامة العدل بين الزوجات، وقد أثبتت الوقائع التاريخية أنه مجرد النبي صلى الله عليه وسلم كان قادرا على هذا العدل من بين زوجاته.[62]

قبل وجود هذا القانون، القضاة في تونس متمذهبون بالمذهب الحنفي والمالكي، على الرغم من أن معظم السكان مالكيون. ولكن الآن، القانون الجديد الانتقائي مجبر لجميع المسلمين (كما أنه مجبر أيضا لليهود)، حتى يتسنى جميع المحاكم في جنس واحد، وجميع الاختصاص القضائي تحت ضوء المحاكم الوطنية. وصرح الرئيس الحبيب بورقيبة أن "الأفكار السائدة في الماضي، يبدو في الوقت اللاحق مخالفة عن ضمائر البشر، على نحو تعدد الزوجات والطلاق الذي تم تنظيمه الآن بموجب القانون الجديد، وكذلك جميع مشاكل وقضايا الحياة المعاصرة". وأضاف الرئيس أن الإسلام قد حرر النفوس وحث البشر على إعادة النظر في الأحكام الشرعية الدينية بحيث يمكن أن تتكيف مع التقدم الذي توصل إليه البشر. وهذا البيان يبدو بأقصى المعارضة عن آراء السلف.[63]

وبالإضافة إلى ذلك، أكد الأصحاب المصلحون في تونس أنه بالرغم من لزوم القدرة المالية لدي الزوح لدعم زوجاته، وقد تطلب القرآن أن يكون صاحب تعدد الزوجات قادرا على تحقيق العدالة بين الزوجات. وهذه القاعدة القرآنية ليست بمجرد الإلزام الأخلاقي، وإنما شرط مطلق لإمكان تعدد الزوجات، بمعنى أنه لا يسمح لأي شخص أن يتزوج الأخرى حتى يتثب أنه قادر على أن يحقق المساواة والعدل من بين روجاته. ولكن بالنظر إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، يبدو أن العدل أمر لن يمكن تحقيقه . وعند عدم إمكان تحقق الشروط الأساسية لتعدد الزوجات، أقر قانون تونس بحزم وصراحة بنهي عدد الزوجات.[64]

ويمكن اعتبار تونس قدوة رائدة، بعد عام 1945، حيث كان التجديد يميل إلى الأمور التى تعد حقوق الدولة الإسلامية، من خلال سلطانها، لاستنباط الأحكام عن طريق الاجتهاد.

---

[61] *المرجع نفسه*، ص. 54.

[62] انظر Norman Anderson, *Law Reform in the Muslim World*, The Athlone Press, London, 1976, p. 63.

[63] أنظر J.N.D. Anderson, *Islamic Law in the Modern World*, الطبعة الإندونسية (Hukum Islam di Dunia Moderen), مترجم محنون حسين CV. Amarpress, Surabaya, 1991, p. 35.

[64] مدخل "Islam" في Ilan Yeshua (CEO), *The New Encylopaedia Britannica*, vol. 22, Edisi, XV, Encylopaedia Britannica, Inc., Chicago, 2003, p. 35.

وأزالت تونس حق تعدد الزوجات من خلال المادة 18من مجلات الأحوال الشخصية عام 1956، بناء على إعادة تفسير سورة النساء الآية 3. وساوت تونس العدالة ليست بمجرد النفقة المالية، ولكن كذلك تشمل على المودة والرحمة. كما صرحت أن النبي صلى الله عليه وسلم وحده القادر على تحقيق العدالة بين زوجاته. وبالتالي، في الظروف الحالية، لا جدل أنه من المحال لأي زوج مسلم أن يتوفر الشروط التى تطلبها القرآن.[65]

وتنفيذ القانون الذي قامت به تونس ، عند عطاء مظهر كما نقل عنه فوز الإيمان، لا يتضمن معنى انصرافه عن الشريعة الإسلامية، ولكن أكثر تأملا إلى الخلفيات التى وردت خلف إيجاد هذا القانون .وذلك أن الفترة ما بين عام 1885 حتى عام 1912، تم إرسال حوالي 3000 شاب تونسي للدراسة في باريس، على الرغم من أنه في الوقت ذاته، قامت فرنسا باحتلال تونس واستعمارها. كما سجل في عام 1906، 34،000 فرنسي كانوا يعيشون في تونس وسرعان ما تطور عددهم إلى 144،000 فرنسي عام 1945. وكانوا من خلال إقامتهم تعرّفوا الزراعة والتربية الحديثة على شعب تونس. وفي ناحية آخرى، هؤلاء الذين التحقوا الدراسة في باريس، بعد عودتهم إلى تونس قاموا بتجديد الشؤون التربوية من خلال جامعة زيتونة وكلية سعدي التي تولدت لاحقا كلية خلدونية التي أصبحت مركزا لحركة "شباب تونس" أو *(Tunisians Young)*.[66] ويبدو أن الاختراع الذي قامت به تونس لا يجاوز عن ثورة تفسير "الفقه الجديد" للدولة التي أنجزت التجديد والتحديث مكثفا في مختلف أبعاد الحياة الاجتماعية.

2. المملكة العربية السعودية

لم يكن للمملكة العربية السعودية دستور رسمي. ومعظم الأسس الدستورية انضم في نظام مجلس الوزراء السعودي. وقد تم تنقيح قانون مجلس الوزراء عدة مرات لأجل التكيف مع التطور الزمني. حاول الملك فيصل من خلال عام 1959 حتى 1960 وضع دستور جديد للمملكة العربية السعودية، مهما كان فاشلا. وخلال فترة حكومته (1964-1975)، قام الملك فيصل بالعديد من التغييرات، مثل إنشاء وزارة العدل عام 1970 باعتبارها منبع السلطة القضائية. في عهد الملك خالد بن عبد العزيز (1975-1982)، خليفة فيصل، توجد كذلك محاولة لوضع دستور جديد.[67]

من خلال شتى الشورى والمداولات، حاول الملك فهد بن عبد العزيز (1982-2005) مواصلة الجهود للتجديد الدستوري. وأصدر الملك فهد يوم 27 من شعبان 1412هجرية المرسوم الملكي رقم أ/90 بشأن النظام الأساسي للمملكة ويتكون من 9 فصول و 83 مادة. تلك الفصول التسعة تحتوي على (1) المبادئ العامة، (2) نظام الحكومة، (3) قيم المجتمع السعودي، (4) المبادئ الاقتصادية، (5) الحقوق والواجبات، (6) السلطة الدولية، (7) الشؤون الميزانية، (8) مؤسسة مراجعة الحسابات، و (9) الخاتمة.

---

[65] انظر Gordon N. Newby, "Family Law" dalam John L. Esposito (Ed.), *The Oxford Encyclopaedia of the Modern Islamic World*, jld IV, Oxford University Press, 1991.

[66] انظر Fauzul Iman, *Pemikiran Muhammad Rasyid Ridla tentang Ijtihad dan Manifestasinya dalam Fiqh (Kajian terhadap Kitab Yusr al-Islam wa Ushul at-Tasyri' al-'Am)*, Sinopsis Disertasi, Program Pascasarjana UIN Syarif Hidayatullah Jakarta 2004, 32.

[67] انظر Muhammad Amin Suma, *Hukum Keluarga Islam di Dunia Islam*, (Jakarta: PT. Raja Grapindo Persada, 2005), 166.

النظام الأساسي للمملكة بمثابة الدستور. نصت المادة 1 الفصل 1: إن المملكة العربية السعودية هي دولة إسلامية ذات سيادة. والدين الإسلام. والدستور كتاب الله القرآن الكريم وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم. واللغة الرسمية اللغة العربية. والعاصمة الرياض.

وفيما يتعلق بأمر تعدد الزوجات، لم يكن للمملكة العربية السعودية قانون خاص للتغلب على هذه الشكلة. وليس هناك تحديد أو نظام خاص بشأن الإجراءات التي ينبغي أن يتمها الأزواج عندما صمموا ممارسة تعدد الزوجات. ويباح تعدد الزوجات للرجال ولكن يقتصر على أربع زوجات في آن واحد. وذلك يتوافق مع آراء الفقهاء الحنابلة القدامي الذين كانوا على نهجهم.

وفي الواقع، ازدادت ممارسات تعدد الزوجات في السعودية، لا سيما بين المتعلمين المثقفين، نتيجة للثروات النفطية. وقد شددت الحكومة السعودية تعدد الزوجات باعتباره جزءا من العودة إلى "القيم الإسلامية". وفي عام 2001، أصدر المفتي الكبير وهو أعلى سلطة دينية فيها فتوى ودعا النساء السعوديات لاستقبال تعدد الزوجات.

3. إندونيسيا

قبل نفاذ القانون رقم 1974/1 بشأن الزواج في إندونيسيا، استيسر لرجل مسلم تعدد الزوجات. والمطلوب منه بمجرد أن يقدم تقرير الزواج الجديد إلى مسجل الزواج، وأن يكون عادلا بين زوجاته. وقانون الزواج 1974/1 غيّر ذلك الوضع جوهريا، بالرغم من أن الواقع ما يزال غامضا. من ناحية، نص القانون أن مبدأ الزواج أحادي وهو أصبح أساسا لسائرالأحكام الواردة فيه (المادة 3)؛ ومن أهداف الزواج الرئيسية هو ضغط ارتفاع تعدد الزوجات. ومن ناحية أخرى، أجاز القانون للرجل أن يتزوج أكثر من واحدة، ما دام قادرا على تلبية متطلبات القانون، وسمح به دينه، وحصل على إذن المحكمة الشرعية.[68] وعلى الرغم من احتفاظ تلك الحقوق، ولكن في الإجراءات الإدارية ليست بسهلة، وبصفة عامة، أنه يحدد من إمكانية استخدام هذه الحقوق بشكل تعسفي.[69]

ومثل تلك الأحكام ما زالت محتفظة في مجموعة الأحكام الإسلامية التى تم تقريره في عام 1991.[70] وفي هذا الصدد، لعبت المحكمة دورا هاما في إتاحة الإذن للزوج لممارسة تعدد الزوجات. ومع ذلك، لم ينص القانون 1974/1 ولا مجموعة الأحكام الإسلامية العقوبات لمن خالف الأمر. وعقوبة تعدد الزوجات منصوصة في لائحة الحكومة رقم 9 عام 1975 بشأن تنفيذ القانون رقم 1974/1، وأقرت أن صاحب تعدد الزوجات بعدم إذن المحكمة يمكن أن يتم

---

[68] نصت المادة 4: (1) في الحالة أراد الزوج مزيدا من الزوجة الواحدة كما نصت المادة 3 الآية (2) في القانون، فيلزم عليه تقديم الخطاب إلى المحكمة المحلية. (2) ويراد بالمحكمة في الآية (1) من هذه المادة أن تصدر إذنا للزوج في الحالات التالية: أ) عجز الزوجة على القيام بالواجبات الزوجية؛ ب) معاناة الزوجة من الإعاقة أو المرض العضال غير قابل للشفاء ج) الزوجة قاحلة وغير قادرة على إنجاب الذرية. في المادة 5 (1): لتقديم الخطاب إلى المحكمة كما هو منصوص في المادة 4 (1) هذا القانون، يلزم توفر الشروط التالية: أ) موافقة الزوجة أو الزوجات؛ ب) التحقق أن الزوج قادر على تلبية متطلبات حياة الزوجات والأولاد؛ ج) الضمان من قبل الزوج لتحقيق العدالة بين الزوجات وأولاده.

[69] انظر Simon Butt, "Polygamy and Mixed Marriage in Indonesia: The Application of The Marriage Law in Courts," dalam Timothy Lindsey (Ed.), *Indonesia: Law and Society*, The Federation Press, Leichhardt, 1999, p. 132.

[70] في مجموعة الأحكام الإسلامية، نصت مسألة تعدد الزوجات في المواد 55-59، ومن حيث المحتوى ترجع وتوافق بالأحكام المدومة في القانون رقم 1974/1 بشأن الزواج في المواد 3، 4، و 5.

الغرامة بمقدار 7،500 روبية.[71] والعقوبة أيضا على المسجل القائم بتسجيل الزواج من صاحب تعدد الزوجات بدون إذن المحكمة بالحبس أقصى مدته ثلاثة أشهر أو بغرامة أقصاها 7،500 روبية.[72]

في غضون ذلك، فرضت العقوبة الثقيلة للموظف الحكومي الممارس تعدد الزوجات خارج الظروف المقررة. وأقر في التعميم رقم 1990/*SE*/48 بشأن توجيه إجراء لائحة الحكومة رقم 1990/45 بشأن التعديل على لائحة الحكومة رقم 1983 بشأن إذن الزواج والطلاق للموظف الحكومي المدني، أن الموظف الحكومي و أو صاحب العمل/المسؤول، باستثناء الموظف المؤقت بجانب الموظف المتقاعد، فرضت عليهم عقوبة تأديبية ثقيلة بموجب لائحة الحكومة رقم 1980/30 بشأن القواعد التأديبية للموظف الحكومي المدني.[73]

ومختلف الأحكام والقرارات في القانون رقم 1974/1 بشأن الزواج و في مجموعة الأحكام الإسلامية بشأن تعدد الزوجات ليست متناقضة في آراء المذاهب الفقهية، بما في ذلك المذهب الشافعي. ما يقارب بقانون الأسرة بماليزيا، الشروط التى يستلزم الزوج توفرها عند الرغبة بتعدد الزوجات تتعلق بالتزاماته المنصوصة في مفاهيم الفقه القديم، تعنى القدرة على النفقات والقدرة على تحقيق العدالة بين الزوجات. وبالمثل، فإن الحالة الطارئة للزوجة المترافقة تتعلق بحجة الفسخ. والمزيد من ذلك، المنتجات القانونية موجهة إلى رفع مكانة المرأة وتوفير الحماية لهن، وهي ما يتماشى مع روح القرآن والسنة النبوية.

على الرغم من أن تعدد الزوجات الآن كان نادر الحدوث في إندونيسيا وسيكون، ولكن فعالية القانون الذي تحكم تعدد الزوجات لم تزل مشكوكة. ومن بين العوامل التى أسهمت عليها، مثل العقوبة لانتهاك هذا القانون ومخالفه، والغرامة بمبلغ 7،500 روبية، أو الحبس لمدة 3 أشهر اعتبرت غير مستقرة ولا ملائمة للظروف الحالية. وكانت العقوبات بسيطة وغير صارمة لتجنب وقوع الانتهاكات ضد القانون. وعلاوة على ذلك، لا يزال في القانون الإندونيسيي ازدواجية، تعنى القانون الإسلامي التقليدي مقابل القانون الحكومي، ومما ترتب منها تفضيل أصحاب تعدد الزوجات اللجوء إلى القانون الإسلامي التقليدي السامح لتعدد الزوجات دون قلق من المعاناة بالعقوبة كما فرضها القانون الإسلامي "منتج الدولة". وأما فرضية العقوبات للموظف الحكومي، مهما تعد ثقيلة، ولكن للأسف تختص للطائفة المحدودة.

هـ. الخلاصة

تجديد قانون الأسرة في الدول الإسلامية يدخل في ثلاثة عشر جانبا، وهي: الحد الأدنى لسن الزواج، والقيود المفروضة على دور الولي في الزواج، ولزوم تسجيل الزواج، وقدرة

---

[71] المادة 45 الآية (1) من لائحات الحكومة رقم 1975/9

[72] المرجع نفسه، المادة 45 الآية (2)

[73] في التعميم رقم 1990/SE/48 بشأن توجيه إجراء لائحة الحكومة رقم 1990/45 بشأن التعديل على لائحة الحكومة رقم 1983 بشأن إذن الزواج والطلاق للموظف الحكومي المدني، أن الموظف الحكومي و أو صاحب العمل/المسؤول، باستثناء الموظف المؤقت بجانب الموظف المتقاعد، فرضت عليهم عقوبة تأديبية ثقيلة بموجب لائحة الحكومة رقم 1980/30 بشأن القواعد التأديبية للموظف الحكومي المدني، إذا خالف القواعد التالية: (أ) لا يقدم شأن نكاحه الثاني، أو الثالث، أو الرابع في مدة سنة بدءا من موعد نكاحه؛ (ب) كل مسؤول أعلاه لا يقوم بالتعيير ولا يواصل الاستئذان أو الإعلام بوجود دعوى الطلاق لموجب الطلاق، و أو القيام بتعدد الزوجات في المدة أقصاها 3 أشهر بعد الحصول على الاستئذان أو الإعلام بوجود دعوى الطلاق؛ (ج) الموظف لا يصدر أي قرار ضد استئذان الطلاق أو لا يصدر بيان إعلام بوجود دعوى الطلاق أو لا يصدر قرارا ضد استئذان تعدد الزوجات من أي شخص في المدة أقصاها 3 أشهر بعد الحصول على الاستئذان أو الإعلام بوجود ادعاء الطلاق.

مادية على الزواج، والقيود على تعدد الزوجات، ونفقات الأسرة، والقيود المفروضة على حق الطلاق للزوج، وحقوق وواجبات الطرفين في الطلاق، وفترة الحمل وآثاره، وحقوق الولي، وحقوق الأقارب في الميراث، والوصية الواجبة وإدارة الوقف. والدول الإسلامية في العالم، فيما يتعلق بإحدي المسألة في تجديد قانون الأسرة وهي تعدد الزوجة, تنقسم إلى ثلاث فئات. **أولى،** بعض البلدان لا تجري إصلاح القانون الإسلامي و لا تزال تطبق الأحكام الواردة في كتب الفقه وفقا لمذاهب تنتمى إلييها, مثل المملكة العربية السعودية **ثانية،** بعض البلدان تترك الشريعة الإسلامية وتستبدلها بالقانون العلماني الذي يتم تطبيقه عادة في أوروبا مثل تونس. **ثالثة،** البلدان تعمل في تنفيذ إصلاح القانون الإسلامي وتمزجه بالقانون العلماني مثل إندونيسيا.

المراجع العربية

ابن الرشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد. الجزء الثاني. بيروت: دار الفكر. 1995..

ابن العربي، *الجامع لأحكام القرآن* (بيروت: دار الكتب العلمية، 1988)،.

أبو ذر الحميدى، *نكاح المتعة في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي*، القانون، مجلد 11، رقم 1، 2008،

أحمد مصطفي المراغي، *تفسير المراغي*، المجلد الرابع، (بيروت: دار الفكر، 1974).

جواد المغنية، *الفقه على المذاهب الخمسة* (جاكرتا: شركة مينتيرا بشريتاما، 2001).

الحجاج، *متن القرآن وإعرابه*، المجلد الثاني، (بيروت: إعلام الكتب، 1988)

حسن أيوب، *فقه الأسرة المسلمة*، (بيروت: دار الفكر، 2001).

الزمخشري، *تفسير الطبري* (بيروت: دار الكتب العلمية، 1995)

القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، الجزء السابع. القاهرة.

محمد أبو زهرة، *بناء المجتمع الإسلامي*، (جاكرتا: مكتبة فردوس، 1999)

محمد بن جرير الطبري، *جامع البيان عن تأويل أي القرآن*، المجلد الثالث، (بيروت: دار الفكر، 1988)

المراجع اللانجليسية و الاندونيسية

Abdul Aziz Dahlan (Ed.), *Ensiklopedi Hukum Islam*, jilid. IV, Ichtiar Baru van Houve, Jakarta, 1997.

Fauzul Iman, *Pemikiran Muhammad Rasyid Ridla tentang Ijtihad dan Manifestasinya dalam Fiqh (Kajian terhadap Kitab Yusr al-Islam wa Ushul at-Tasyri' al-'Am)*, Sinopsis Disertasi, Program Pascasarjana UIN Syarif Hidayatullah Jakarta 2004, 32.

Fazlur Rahman, *Major Themes of the Qur'an,* (مترجم إلى الإندونيسية أنس محي الدين (باندونج، Penerbit Pustaka .1996

Gordon N. Newby, "Family Law" dalam John L. Esposito (Ed.), *The Oxford Encyclopaedia of the Modern Islamic World*, jld IV, Oxford University Press, 1991.

Ilan Yeshua (CEO), *The New Encylopaedia Britannica*, vol. 22, Edisi, XV, Encylopaedia Britannica, Inc., Chicago, 2003.

J. N. D. Anderson, Islamic Law in the Modern World, (New York: New York University Press, 1959).

J.N.D. Anderson, *"The Tunisian Law of Personal Status"*, dalam *International and Comparative Law Quarterly*, 7 April 1985.

John P. Entelis, "Tunisia" dalam John L. Esposito (Ed.), *The Oxford Encyclopaedia of the Modern Islamic World*, jld IV, Oxford University Press, 1991.

Khoiruddin *Nasution, Hukum Keluarga (Perdata) Islam Indonesia*, cet. ke-1 (Yogyakarta: Tazzafa dan Accamedia, 2007).

Kiran Gupta, *"Polygamy Law Reform in Modern Status"* dalam *Islamic Law and Comparative Law*, vol XVIII, No. 2 1992.

Larry A. Barrie, "Tunisia" dalam Reeva S. Simon, Philip Mattar, Richard W. Bulliet (Ed.s), 1798.

*Marriage*في Bernard S. Cayne (Ed.), *The Encyclopedia Americana*, vol. XVIII, (New York: Grolier Incorporated, 1996).

Muhammad Amin Suma, *Hukum Keluarga Islam di Dunia Islam*, (Jakarta: PT. Raja Grapindo Persada, 2005).

Norman Anderson, *Law Reform in the Muslim World*, The Athlone Press, London, 1976.

Satjipto Raharjo, *Ilmu Hukum*, (bandung: Citra Aditya Bakti, 1996).

Simon Butt, "Polygamy and Mixed Marriage in Indonesia: The Application of The Marriage Law in Courts," dalam Timothy Lindsey (Ed.), *Indonesia: Law and Society*, (Leichhardt: The Federation Press,1999).

Sri Wahyuni, Konsep Hukum Islam, hukum Romawi Jerman, dan Hukum Inggris (sebuah Studi Komparatif), dalam *Jurnal Ilmu Syari'ah Asy-Syir'ah*, Fakultas Syariah Vol. 40, No. II, Th 2006.

Sulaiman, Rasyid, *Fiqih Islam*, (Bandung: Sinar Baru Algensindo, 2002).

Syamsul Anwar, *Pengembangan Metode Penelitian Hukum Islam, dalam Mazhab Jogja: Menggagas Paradigma Ushul Fiqh kontemporer* (Ar-Ruzz, Yogyakarta, 2002).

Tahir Mahmood, Family Law Reform in the Muslim World (Bombay: N. M. TRIPATHI PVT. LTD,1972).

Tahir Mahmood, *Personal Law in The Muslim Countries*, (New Delhi: Triomies Press, 1987).

Wael B. Hallaq, "Was the Gate of Ijtihad Closed", dalam International Journal of Middle East Studies, No16 (1984).

William Morris, *The Heritage Illustrated Dictionary of the English Language*, Vol. II, Houghton Mifflin Campany, Boston, 1979.

إدريس راموليو، *Hukum Perkawinan Islam, Suatu Analisis dari Undang-undang No. 1/1974 dan Kompilasi Hukum Islam*حكم *الزواج الإسلامي، دراسة تحليلية من القانون رقم 1974/1 ومجموعة الأحكام الإسلامية*، (جاكرتا: بومي أكسارا، 1999).